الفصل الثامن

التنشئة والثقافة السياسية

أولاً: التنشئة السياسية:

الملاحظ أن للتنشئة الاجتماعية والسياسية دوراً فعالاً فى مختلف عمليات بناء المجتمع فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بالإضافة إلى النفسى، والمتناول لهذا الموضوع يلاحظ أن هناك تركيزاً واضحاً على قضية التنشئة فى الفلسفة والدين والآراء السياسية والاقتصادية، فالتنشئة السياسية تعدّ من الموضوعات الأسياسية فى علم الاجتماع السياسى باعتبار أن المجتمعات الإنسانية المختلفة تعتمد فى وحدتها المحلية وتطورها على ما تستحوذ عليه من فهم مشترك وعام لتلك القيم والعادات والتقاليد التى تسود المجتمع، التى تطبع سلوك أعضاء المجتمع بطابع مميز عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى.

فالتنشئة الاجتماعية عملية يتعلم فيها الأفراد الانضمام إلى أطر المجتمع المختلفة كالأسرة والمدرسة والجمعيات الثقافية وماشابه ذلك، وعملية التنشئة تبدأ مبكرة فى المراحل الأولية لحياة الأفراد، وتستمر عملية التنشئة هذه استمرار الفرد نفسه، فى مراحل التنشئة حيث يتعلم الصغار اكتساب القيم الاجتماعية والتراثية إلى جانب القيم الاقتصادية والسياسية، مشتملة على الدين والعرف والأخلاق والعادات ومحاولة الارتقاء بها للوصول إلى تنمية قدراته العقلية وتهذيب وتنميط سلوكه، فمن خلال علاقاته واحتكاكه بالآخرين داخل المجتمع يكتسب الفرد عضويته وتحقيق نشاطه. فالتنشئة الاجتماعية هى نقل التراث الاجتماعى من جيل إلى جيل من ناحية، وبناء شخصية الفرد من ناحية أخرى[1].

إن مفهوم التنشئة لصيق بالعلوم الاجتماعية، وإن بناء الأمة لصيق بالمفهوم

1- أحمد ظاهر، دراسات فى الفلسفة السياسية، مرجع سبق ذكره، 1987، ص 390.

السياسى، من هنا نجد التقاء المفهومين السياسى والاجتماعى معاً، هذا الالتقاء جعل كلاً منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به.

إن دراسة التنشئة الاجتماعية تعدّ أحد موجهات دراسة التنشئة السياسية، حيث يكون السلوك السياسى للأفراد أحد نتائج التنشئة الاجتماعية، وماتحتوى عليه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يبنون عالمهم السياسى، وكيفية الاختيار، هذا إذا كان هناك مجال للاختيار بين الأنساق الاجتماعية القائمة فى المجتمع التى تبدو مسايرة ومواكبة للتغير الاجتماعى، لأنه من خلال ذلك تخلق الاتجاهات الاجتماعية الجديد فى المجتمع وينتج عنها نتائج سياسية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى فى النظام السياسى.

فالتنشئة السياسية، كما يراها «هايمان»، تعنى تعليم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التى تساعده على أن يتعايش سلوكيّا مع هذا المجتمع، ويعرّفها آخرون بأنها هى اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التى يحملها معه فيما يجند فى مختلف الأدوار الاجتماعية، ويعرّفها «ليفين» بأنها اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها[1].

والثقافة السياسية بمعناها الواسع والشامل، تعنى تعلم القيم السياسية عن طريق أدوات هذه التنشئة كالأسرة والمدرسة والأصدقاء، إلى جانب وسائل الإعلام المختلفة، علماً بأن أهمية التنشئة السياسية نجدها كامنة فى ربطها بين المواطنين وقياداتهم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية، وشرح المفاهيم السياسية المختلفة، فلكى يتسنى لنا خلق جيل مؤمن بعصر الجماهير وواعٍ لقضايا أمته، علينا أن نشرح لأطفالنا ما أهمية المفاهيم السياسية للنظرية العالمية الثالثة لهم. مرة أخرى نجد أن أهمية التنشئة السياسية تكمن فى المحافظة على أمن واستقرار المجتمع من خلال فهمنا الواعى بما يجب علينا عمله فى المؤتمرات الشعبية الأساسية وماهية العلاقة بين المؤتمرات الشعبية صاحبة القرار واللجان الشعبية التى تقوم بتنفيذ هذا

1- عبد الهادى الجوهرى، أصول علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص39.

القرار، زد على ذلك أن عملية التنشئة السياسية لها دور أساسى وفعال فى الحفاظ على اقتصاديات الوطن. على أن دراسة التنشئة السياسية بدأت مع ظهور النظريات السياسية فقد أكد «أفلاطون» فى جمهوريته، على ضرورة تعليم الأولاد، ذلك التعليم الهادف الذى يلائم المجتمع والدولة.

إن الاهتمام المعاصر بالتنشئة السياسية، على أية حال، قد تولد عن اتجاهات التحليل السياسى فى الحقبة التى أعقبت الحرب الكونية الثانية، حيث إن الدافع والحافز لأبحاث التنشئة السياسية كان الرغبة فى التعرف على الأسس المختلفة لتوجيهات الأفراد السياسية، إلى جانب استخدامها لتحليل خصائص وعمليات النظم السياسية.

فالاتجاه الأول يمثل محاولة الدراسة المنظمة لسلوك واتجاهات الأفراد السياسية، والمشاركة السياسية، ومن يحكم وماهى نوعية الحكومة، ومامدى اهتمام الفرد بالحياة السياسية؟ فالاهتمام بمثل هذه السياقات قد غدا سهلاً إلى حدٍ ما، نتيجةً لتطور أدوات وتقنيات المسوح الاجتماعية، الذى ينتج عنه بالضرورة تدفق معرفى معلوماتى غزير، وأدى بطبيعة الحال إلى التعمق فى بحث الكيفية التى يكتسب بها الأفراد انتماءاتهم ومعتقداتهم.

إضافة إلى ذلك الاتجاه، هناك اتجاه آخر، يستخدم مفهوم التنشئة السياسية فى فهم مكونات وخصائص النظم السياسية. الهدف من ذلك هو تحديد الاختلافات فى الأداء بين النظم السياسية وتأسيساً على ذلك فإن التنشئة السياسية كانت تعدّ إحدى عمليات النظام السياسى التى يترتب عليها مجموعة من النتائج المؤثرة فى أداء النظام السياسى[1].

على أية حال نجد أن المدخل النظامى والمدخل البنيوى والمدخل لتحليل الأنظمة السياسية تتعامل مع التنشئة السياسية باعتبارها وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسى القائم.

ولم يتوصل الباحثون القدامى والجدد إلى وضع أو صياغة نظرية متكاملة للتنشئة

1- ريتشار دوادادسن وآخرون، التنشئة السياسية، ترجمة مصطفى خشيم وآخرين، بنغازى، منشورات جامعة قاريونس، 1990. ص23.

السياسية، بل توقفوا عند مجموعة من المبادئ والآراء التى قد تسهم فى خدمة التنشئة السياسية من قريب أو بعيد، فعلى سبيل المثال: نجد أن لمعسكرات براعم وأشبال وسواعد الفاتح العظيم فى الجماهيرية إذا مانالت نصيبها الوافعى من الاهتمام والتوجيه، دورًا بالغًا وفعالاً فى تنشئة جيل عقائدى مؤمن بما تطرحه النظرية العالمية الثالثة.

إن الشخصية والبناء الاجتماعى نسقان منفصلان وذلك لاختلاف حاجات كل منهما، وعليه فإن عملية التنشئة الاجتماعية تعمل على خلق الظروف الملائمة لكل منهما أى بينهما. فالتنشئة من وجهة نظر علم الاجتماع السياسى هى ما تقوم بتقديمه وما تقوم به من دور فى تشكيل سلوك الفرد، وذلك وفقاً لما يهتم به المجتمع. من هنا برزت مراكز التنشئة كالأسرة والمدرسة، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات وماتقوم به من نشاطات، تعدّ من العوامل الرئيسية فى التنشئة السياسية، لكنها للأسف لاتعبر بشكل جلى عن أهم مشاكل التنشئة السياسية.

إن جوهر مايسعى إليه عالم الاجتماع السياسى هو أن يفك لغز الكيفية التى تتشكل بها الاتجاهات والآراء والأفكار، أضف إلى ذلك أن عالم الاجتماع السياسى يبنى بشكل أساسى بحث العلاقة بين عمليات التنشئة، وبين الآثار الناتجة عن السلوك السياسى الجماهيرى وأثرها فى السياسية والاستقرار السياسى، وهذا الأمر لايخلو من صعوبة.

المؤسسات الاجتماعية على اختلاف أنواعها الرسمية وغير الرسمية، تلعب دورًا مميزًا فى عملية التنشئة السياسية، فالأسرة هى إحدى الوسائل المهمة للتنشئة سواء أكانت السياسية أم الاجتماعية، وتلعب الأسرة دورًا أساسيًا فى تعليم الطفل القيم الاجتماعية وتسهم شخصية الفرد أثناء مراحله التطورية المختلفة بالإضافة إلى دورها فى تأكيد هوية الطفل وشخصيته المميزة، كذلك نجد أن الأبناء يتعلمون من الآباء كيفية التعامل مع الآخرين داخل المجتمع، وماهو السلوك الذى يجب أن يسلكه.. بهذا يمهدون الطريق من خلال عملية التنشئة إلى الوصول إلى مرحلة نضج الأبناء، فالتماسك العائلى على أية حال يعكس فى غالب الأحيان تماسك المجتمع ككل.

إن المدرسة كذلك، تعدّ أحد العوامل الرئيسية من عوامل التنشئة السياسية والاجتماعية،

فالمدرسة بوسائلها المختلفة تعمل على تقوية وتعميق الشعور بالانتماء إلى المجتمع وكذلك تسهم فى بناء شخصية الفرد وثقافته عن طريق فهم العادات والتقاليد ليكون عضوًا فعالاً فى المجتمع. إن المنهج المدرسى والنشاطات الرياضية والاجتماعية مجتمعة تلعب دورًا هامًا فى عملية إعداد الطالب سياسيًا واجتماعيًا.

إن وسائل الإعلام، هى الأخرى، لها دور فعال فى عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، فالإذاعتان المسموعة والمرئية والصحف وغيرها من وسائل الإعلام تعمق الوعى السياسى وتعرف بالقيم التراثية وتجعل الفرد أكثر وعياً بمصيره ومصير مجتمعه، فوسائل الإعلام إحدى الأدوات المهمة التى تنقل المعلومات إلى الفرد، ونتيجة للتقدم الهائل الذى حدث فى مجال الاتصالات صار العالم قرية صغيرة.

موضوع آخر يعدّ من المواضيع الرئيسية فى علم الاجتماع السياسى، وهو الشخصية، فدراسة الشخصية تمثل مركزًا هامًا فى دراسة السلوك الإنسانى الفردى والجمعى فالسلوك الفردى يدخل فى نطاق علم النفس والسلوك الجمعى يدخل فى نطاق علم النفس الاجتماعى، وهى على درجة بالغة من الأهمية لدى عالم الاجتماع السياسى، لأن الفرد لايسلك منعزلاً عن الجماعة التى يعيش فيها، بل دائماً يستند إلى العقل الجمعى الذى ينبع من واقع القيم والعادات والتقاليد والثقافة التى ينشأ فيها وتشكل هذا العقل الجمعى.

إن تناولنا للشخصية هنا يأتى فى ارتباطها بفكرة التنشئة، ومدى تأثير ذلك على النسق السياسى، فالشخصية السياسية ذات الاتجاه الديمقراطى لأنها، فى اعتقادى، يفترض أن تتسم بالاتجاه القوى نحو السلطة المباشرة والشعبية.

من هنا تأتى أهمية التنشئة فهى غالبًا ماتكون خالقة للشخصية الديمقراطية، حيث إنها تقدم نمطاً معيناً للشخصية وهى نفسها (أى التنشئة) قد تخلق شخصية تسلطية لاتؤمن بالديمقراطية، ولأن المجتمعات تتباين فى معتقداتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها مما يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى قانون عام حول علاقة التنشئة والشخصية بالنسق السياسى. إلا أننا يمكننا القول: إن النمط السائد للتنشئة فى مجتمع ما ينعكس بطريقة أو بأخرى على البناء السياسى.

توجد العديد من التصنيفات قام بها عدد كبير من العلماء للشخصية، ولكننى هنا أكتفى بذلك التصنيف الذى أورده «ريسمان» للشخصية، وهو:

أولاً: ذلك النمط الذى يرتبط بذلك الشخص الذى فى العادة يوجه عن طريق المحاكاة.

ثانيًا: وهو الذى يرتبط بذلك الشخص الموجه داخليًا، أى أن اتجاهاته السياسية تنبثق من مرحلة الطفولة.

ثالثًا: وهو الذى ترتبط بذلك الشخص الذى يوجهه الآخرون[1].

تصنيف الشخصية السياسية سيبقى ناقصاً، طالما لايوجد تحديد واضح ومجرد لتصنيف الشخصية. إلا أن مناقشة النظريات السياسية على أساس نفسى يبقى أمرًا مهمًا جدًا، وعلينا كذلك الاعتماد على التربية لتطهير عقول الناس من الانحرافات المذهبية الدينية والسياسية، وهذا لايتأتى إلا بوجود علماء اجتماع مدربين على التحليل النفسى ليقوموا بتوجيه الجماهير وتعليمها.

إن التنشئة السياسية هى العملية التى بموجبها تنمى وتعمق الاتجاهات السياسية والمعرفية تجاه الموضوعات السياسية المختلفة، فهى العملية التى يتم بها نقل القيم والتراث من جيل إلى جيل لخلق جيل على وعى تام بما يحاك ضده من مؤامرات تستهدف وجوده، من ذل السؤال وسيطرة القوى على الضعيف واستغلال المحتاجين، ولابد لنا من أن نهتم بعملية التنشئة، وأن نوجهها توجيهاً فاعلاً فى مؤسساتها المختلفة من الأسرة إلى المدرسة إلى وسائل الإعلام المختلفة.

ثانياً: الثقافة السياسية:

قبل مناقشة الثقافة السياسية وجدت أنه من الأهمية بمكان أن أعطى لمحة مختصرة عن مفهوم الثقافة بوجه عام. ومن الصعوبة بمكان الاعتماد على تعريف واحد لهذا المفهوم، لذا سأقدم مجموعة من التعريفات المختلفة لهذا المفهوم، فالثقافة عند كل من «كرويبر» و«كلاكهون»، تتألف من أنماط مستترة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول، عن طريق الرموز فضلاً عن الإنجازات المتميزة للمجالات الإنسانية،

1- إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص168.

ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة. ويتكون جوهر الثقافة من أفكار تقليدية، وقيم متصلة بها، أما الأنساق الثقافية فتعدّ نتاج السلوك من ناحية وتمثل الشروط الضرورية من ناحية أخرى[1]. كما أن ظهور الثقافة وفكرتها كمصطلح فى الأنثروبولوچيا، كان على يد «تايلور».. فالثقافة عنده، هى: «ذلك الكل المعقد الذى يتضمن المعرفة، والعقيدة، والأخلاق، والقانون، والعادة، وكل المقومات الأخرى التى يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع»[2].

لقد أفرد كل من «كرويبر» و«كلاكهون» السابق ذكرهما مؤلفاً كاملاً لدراسة التعاريف الخاصة بكلمة الثقافة بلغت هذه التعريفات مايقرب من «160» تعريفاً قدمها علماء الاجتماع والأنثروبولوچيا وعلم النفس وغيرهم، وتمكن هذان العالمان من تصنيف التعريفات وفقاً لاهتماماتها الرئيسية، فمنها تعريفات: وصفية، وأخرى تاريخية، وكذلك معيارية، إلى جانب أخرى ذات طابع نفسى، أضف إلى ذلك تعريفات تطورية. ومن التعريفات الوصفية نجد أن الثقافة تتضمن كل مظاهر العادات الاجتماعية فى المجتمع المحلى، واستجابات الأفراد نتيجة لعادات الجماعة التى يعيشون فيها، ومنتجات النشاط الإنسانى.

أما التعريفات التاريخية فهى تختار جانباً معينًا من الثقافة مثل: التراث الاجتماعى. أما المعيارية فهى تنظر إلى الثقافة على أنها ذلك الكل المتعلق والمرتبط بأسلوك الحياة كما تحدده البيئة الاجتماعية. أما التعريفات ذات الطابع النفسى فإنها تميل إلى إبراز جوانب معينة من التكيف والتعلم والعادات، وتتناول الثقافة باعتبارها مجموعة أساليب فنية تحقق إشباع الحاجات وحل المشكلات، والتكيف مع البيئة.

أما الثقافة من وجهة نظر البنائية فهى تهتم بالطابع النوعى للثقافة، والعلاقات المتبادلة بين جوانبها المختلفة، ولهذا فإن الثقافة نموذج تصورى يمكن الاستعانة به فى دراسة السلوك وتفسيره ولكنها ليست هى السلوك ذاته.

على أية حال.. إن الثقافة هى نسق تاريخى مستمد من الأساليب الظاهرة

1- موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص77.

2- المصدر السابق، ص80.

والكامنة للحياة، التى يشارك فيها كل أعضاء الجماعة أو بعضهم. أما فيما يخص التعريفات التطورية، فهى تذهب إلى أن الثقافة هى باعتبارها النتاج التراكمى المنقول للسلوك السائد فى المجتمعات.

إن علماء الأنثربولوچيا الإنجليز اتجهوا إلى استخدام البناء الاجتماعى كمصطلح أكثر من الثقافة، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور العديد من التعريفات للمصطلح، فنجد «فيرث» يقول: إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد، فإن الثقافة طريقتهم فى الحياة، وإذا اعتبرنا مجموعة العلاقات الاجتماعية، فإن الثقافة هى محتوى هذه العلاقات، وإذا كان المجتمع يهتم بالعنصر الإنسانى وبتجمع الأفراد والعلاقات المتبادلة بينهم، فإن الثقافة تعنى بالمظاهر التراكمية المادية واللامادية التى يتوارثها الناس، ويستخدمونها ويتناقلونها. وللثقافة محتوى فكرى ينظم الأفعال الإنسانية وهى من وجهة النظر السلوكية، سلوك متعلم، أو مكتسب اجتماعيًا، وهى فوق ذلك ضرورية كدافع للعمل. هذه المدرسة كذلك عدّت الثقافة هى المظهر الكيفى للوقائع الاجتماعية، فى حين استخدم مفهوم البناء لدراسة الملامح المميزة للأحداث الاجتماعية التى تبدو من الناحية المثالية، قابلة للتحليل والوصف الكمى[1].

إن الثقافة نتاج المعرفة، وليست حصيلة الوراثة، وما ثقافات العالم إلا أساليب العادات الجماعية، والاختلافات الملحوظة بينها، وهى ذروة نتاج المعارف الجماعية من مختلف الظروف الجغرافية والاجتماعية. ولاتؤثر العوامل العنصرية والبيولوجية فى الثقافة إلا بمقدار ماتؤثر فى الأحوال التى تحدث فيها هذه المعارف، كأن يتجمع بعض من الناس يختلفون اختلافاً بينًا فى القوة البدنية فيؤدى ذلك إلى التعصب الجنسى، فالثقافة بالمفهوم الاجتماعى توجد فى المجتمعات البشرية وتتميز بها هذه المجتمعات على وجه الخصوص، وفى ضوء ذلك نتبين أهمية الثقافة كمفهوم اجتماعى.

إن التوسع فى الدراسات حول الثقافة السياسية فى السنوات الأخيرة قد جعل منها موضوعاً مهمًا من مواضيع علم الاجتماع السياسى. فالثقافة السياسية تعدّ نوعًا أو

1- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى (الجزء الأول)، الإسكندرية، الهيئة المصرية للكتاب، 1976 ، ص 192.

نسقاً من القيم الفردية والمعتقدات والاتجاهات المختلفة، ويتكون نمط هذا من الأفكار التى يتمتع بها الأفراد عن الخطأ والصواب وعن الشر والخير فى القضايا والشئون السياسية، وهذا النمط من التفكير الفردى يهتم بما يجب أن يكون، وكذلك المعتقدات السائدة من وضع عالم السياسة القائم والوثيق الصلة بنسق القيم تلك.

هذا وإذا جاز لنا أن نعدّ الثقافة السياسية مجرد أمور فردية، عندها يمكننا التحدث عن ثقافة تامة التجانس، إلا أنها تعنى إلى جانب ذلك أموراً أخرى كثيرة، فهى نمط من القيم والمعتقدات والاتجاهات لمجموعة من الأفراد، وعدم التجانس فى الثقافة السياسية يعتمد على الاختلافات فى الثقافة السياسية للمجموعات وكذلك الاختلافات بين الأفراد.

فالقيم السياسية والمعتقدات فى أى مجتمع ماهى إلا تلك التى تهتم بالتنظيمات السياسية العامة ومكانة الفرد داخل العملية السياسية، فعلى المستوى العام فإن القيمة التى يضفيها الأعضاء على الوحدة السياسية الشاملة هذه، تنعكس على البناء العقائدى الذى فى بعض الأحيان، يأخذ الشكل المتدرج فى اعتماده على وضع الوحدات داخل الهيكل العام، الأسرة، القبيلة، الأمة.

إن القيم المعتمدة على المجتمع السياسى مرتبطة بقيم أخرى، تتصل بالطريقة التى يتم بها التنظيم السياسى، ففى النظام الجماهيرى ـ على سبيل المثال ـ لايوجد أى نزاع حول قواعد الأداء السياسى فالمؤتمرات تقرر واللجان تنفذ. . فالشعب كله يتحكم فى قواعد اللعبة السياسية. أما فى المجتمعات التقليدية الأخرى تبرز الصراعات بين اليمين واليسار، والملكى والجمهورى، وهذا بدوره يدعو إلى الارتياب فى النظام السياسى القائم. فقد تكون هذه الاختلافات والاتفاقات حول الأهداف أو الأدوات. وكذلك من الممكن تضمين القيم من الاتجاهين ضمن وثيقة أساسية تسمى الدستور. ولكن الدساتير دليلٌ ضعيف لأنها فى الغالب، إن لم نقل فى كل الأحيان، جاءت كقوانين وضعية تنظر إلى الإنسان غير واحد وليس لها مايبررها فى تلك النظرة نشأة أدوات الحكم الفرد أو المجلس أو الطبقة أو الحزب للتحكم فى الشعوب. .

وهذا يدل على أن الدستور مزاج أدوات الحكم وقائم لمصلحتها وليس بقانون طبيعى[1].

فالثقافة السياسية بوجه عام باعتبارها تشكل مجموعة منظمة لنفسها، هى الجوانب السياسية للثقافة، الهدف من ورائها فهم اتجاهات الدولة وسلوكها السياسى وبناء الشخصية المميزة للوطن والمواطن، وذلك من أجل الحفاظ على أمنها استقرارها، وذلك من آلية الحفاظ على نقل تراثها ومعتقداتها من جيل إلى جيل آخذةً فى الاعتبار التفسيرات المختلفة لنسق المعتقدات.

رواد الدراسات المقارنة استخدموا مفهوم الثقافة لتوضيح مجموعة الاعتقادات والاتجاهات حول النظام السياسى وكيفية عمله. وهناك شبه اتفاق على أن الثقافة السياسية تعنى مجموعة الاعتقادات العملية والرموز التعبيرية والقيم التى تشير إلى تصرفات وأفعال النظام السياسى فى جملة من المواقف المتعددة والمختلفة[2]. ومفهوم الثقافة السياسية لايكتفى بالنظر إلى تلك الاعتقادات التى توضح سلوك وتصرفات النظام السياسى فى مواقفه المتعددة المختلفة، فحسب بل تتعداها إلى النظر فى المسائل التى تعترض النظام السياسى، كالقوة السياسية والانتماء وغيرها.

غير أن «بال الموند» يتناول الثقافة باعتبارها تحتوى على جوانب ثلاثة هى: جانب قمعى متكون من المعارف حول النظام السياسى، وجانب ثانٍ وهو عاطفى قائم على التعلق الشخصى بالزعماء والمؤسسات، وجانب ثالث وهو تقيمى يتضمن الأحكام القيمية بشأن الظواهر السياسية. هذا التمييز قابل للتعامل معه فى جميع ميادين الثقافة وليس فقط فى الميدان السياسى. هذا وإذا مادمجنا التصنيف السابق نجد أنه بإمكاننا أن نكوّن تصنيفاً يتكون من ثلاثة أنماط واسعة للثقافة، وهى: الثقافة الدعائية وثقافة الخضوع وثقافة المشاركة. فالثقافة الدعائية ماهى إلا تجمع للثقافات السياسية المحلية المستندة إلى العشيرة والقرية والعرف والدين، وهذا يعنى بأى حال عدم وجود ثقافة سياسية وطنية بالمعنى الصحيح.

أما الثقافة الخاصة بثقافة الخضوع وثقافة المشاركة فهما على العكس تماماً يشكلان

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، النسخة الكاملة، مرجع سابق ذكره، ص 57.

2- موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص 95.

ثقافة حقيقية، لأن المعارف والأحاسيس تتعلق بالنظام السياسى ككل. وفى ثقافة الخضوع يعرف أعضاء النظام وجوده ولكنهم يبقون بعيدين عنه بطريقة أو بأخرى، لأنه يعدّ خارجهم فهم ينتظرون منه الخدمات ويخافون تجاوزه، غير مبالين إلى الاعتقاد بأن بإمكانهم تغييره.

أما فى ثقافة المشاركة فالأمر على العكس تمامًا لأن المواطنين يعتقدون جازمين بأنهم قادرون على تحويل مسيرة النظام بما يتوافر لديهم من وسائل.

إن كل الأنماط الثقافية هى على علاقة مع أنماط البنى السياسية. فنمط الثقافة الدعائية يرتبط بالبنية التقليدية غير المركزية، أما نمط ثقافة الخضوع فنجده يتعلق بنمط البنية التقليدية غير المركزية، وأما نمط ثقافة الخضوع فنجده يتعلق بنمط البنية السلطوية المركزية، فى حين نجد أن نمط ثقافة المشاركة يرتبط بالبنية الديمقراطية.

إن تطابق الثقافة السياسية يعدّ من ضروريات تأمين واستقرار أى نظام سياسى، وإن هذا التطابق لايكون تامًا، لأن التجانس لايكون موجودًا فى أى ثقافة سياسية. فالثقافة القديمة لاتندثر اندثارًا تامًا والجديدة لاتحل محلها بشكل كامل، والثقافة القائمة نجدها خليطاً من عدة أنماط فنجد فيها عناصر من الثقافة الدعائية وثقافة الخضوع وثقافة المشاركة، وذلك بدرجات متفاوتة.

السمة المختلفة للثقافة السياسية وكونها خليطاً من عناصر وأنماط ثقافية تبدو فى بعض الأحيان متناقضة، فهى تعدّ من العوامل المهمة لتطور أداة الحكم، فالتطابق إن لم يكن كليًا يعدّ مهمًا مع الثقافة الاجتماعية الكلية، ويعدّ من العناصر الهامة للثقافة السياسية.

وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التى وجهت إلى «الموند» و«فيربا» إلا أن وجود ثقافة وطنية تندمج فيها جزئيًا الثقافات الثانوية لفئات المجتمع المختلفة، هو أمرٌ واقعٌ لامحالة على الرغم من السلبيات المصاحبة له.

إن مصطلح الثقافة السياسية يستخدم لوصف العملية التى يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة، وهناك منظمات عديدة فى المجتمع تسهم فى عملية

الثقافة السياسية. وهى العملية التى يصبح الفرد من خلالها واعياً بالنسق السياسى والثقافة ومدركاً لها.

كما أننا نجد أن الثقافة السياسية هى جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل. وهذا هو الذى يؤدى ـ عند الاهتمام بالأحداث والظواهر السياسية ـ إلى تفسيرها من خلال المنظور الأشمل للثقافة فى المجتمع.

* * *